الاسرائيليين، هو قضية حق العودة للفلسطينيين. ويكاد يجمع مختلف الاطراف في التركيبة السياسية الاسرائيلية ـ من «معسكر السلام» الى اقصى اليمين المتطرف ـ على ضرورة التخلي، تماماً، من جانب الفلسطينيين في الداخل والخارج، عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ويشكل هذا المطلب السبب المباشر في موقف رافضي الحوار مع م.ت.ف. ومعارضي التفاوض معها؛ اذ يرى هؤلاء ان مجرّد التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية سيفتح في المجال للاعتراف بحق الفلسطينيين في الخارج في العودة الى اراضيهم وممتلكاتهم ضمن حدود ١٩٤٨. ومن هنا يأتي الاصرار على التحاور فقط مع الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة، ومن خلال التنكر لحقيقة التزامهم بـ م.ت.ف. ومواقفها السياسية. ويبدو ان الخلفية النظرية للموقف الاسرائيلي هذا تستند الى عقيدة «ارض ـ اسرائيل الكاملة» التي تطالب بضفتي الاردن، الشرقية والغربية. وبما أن الواقع السياسي لا يسمح لليهود بـ «العودة» الى كامل هذه الارض (التي تضمّ الاردن كما هو واضح)، فإن الفلسطينيين، ايضاً، يجب أن يتخلّوا عن حق العودة الى داخل حدود ١٩٤٨ (دافار، ٩/٤/١٩٨٩). ومقابل «التنازل» الاسرائيلي عن «ارض ـ اسرائيل الكاملة» فإن الفلسطينيين، ايضاً، مطالبون، من اجل التوصل الى تسوية سلمية، بالتنازل عن جانب من تطلعاتهم ومطالبهم الوطنية. امّا مؤيدو الحوار مع م.ت.ف. فإنهم يعتبرون تخلي المنظمة عن مبدأ العودة للفلسطينيين «اثباتاً لنوايا المنظمة الحسنة»، ودليلاً على جدية التزامها بالتسوية السلمية (المصدر نفسه).

○ بالاضافة الى كافة التيارات والكتل والاحزاب الاسرائيلية التي تعارض فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة، فقد ساهم وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، في هذا المجال ايضاً، من خلال مقالة نشرتها صحيفتا «هآرتس» و«جيروزاليم بوست» (١٩/٣/١٩٨٩)، ورددت اصداءها، ايضاً، مقالات لاحقة في «جيروزاليم بوست» ٢٨ و٣١/٣/١٩٨٩). التحذير الذي اطلقه كيسنجر ضد احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة يستند الى النموذج اللبناني الراهن، «حتى لا تصبح الضفة الغربية بيروت ثانية». وعندما يأتي هذا التحذير من المسؤول الاول عن السياسة الاميركية في الشرق الاوسط حين بداية نشوب الحرب الاهلية في لبنان، والذي يحتل تلامذته المناصب الرئيسة، حالياً، في الادارة الاميركية، فإن حقيقة التنسيق الاميركي ـ الاسرائيلي بشأن مستقبل المناطق المحتلة تتجاوز مجرد الانتخابات، سواء أكانت بلدية ام سياسية، او البحث في اقامة حكم ذاتي، سواء أكانت صلاحياته محدودة أم اكثر شمولية.

مها بسطامي